

تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية  
الإجتماعية للشركات المساهمة في المملكة العربية  
السعودية

إعداد

د. نزار بن صالح الشويمان

أستاذ مشارك

كلية الإقتصاد والإدارة - قسم المحاسبة

جامعة القصيم - السعودية

## مقدمة :

لم تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد دعوة للممارسات المسؤولة اجتماعياً توجهها الحكومات والمؤسسات الدولية إلى الشركات وكافة منظمات الأعمال، بل أصبحت أحد الأبعاد الرئيسية داخل استراتيجيات الكثير من كبرى الشركات في كافة أنحاء العالم.

ويرجع ذلك في المقام الأول إلى إدراك منشآت الأعمال عموماً، إن التزامها بالحفاظ على البيئة، ومراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة بأعمالها، من عاملين وعملاء ومجتمع، تحقق لها مزيداً من النجاح في تحقيق أهدافها الخاصة وتدعم أداؤها، وتضمن سلامة الاقتصاد الوطني والمجتمع، والاستمرارية في أداء متميز ونتائج أعمال أفضل كما أشارت إلى ذلك التجارب العملية والعديد من الدراسات التطبيقية.

من هنا جاء اهتمام المملكة العربية السعودية من خلال الهيئة العامة للاستثمار SAGIA بالممارسات المسؤولة اجتماعياً لشركات الأعمال في المملكة، وأطلقت عدة مبادرات في هذا المجال هي:

- مؤشر التنافسية المسؤولة (٢٠٠٨) ويعرف اختصاراً SARCI.
- جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة.
- أفضل مائة شركة سعودية نمواً.
- حوار قادة التنافسية المسؤولة.

كما تم إنشاء ما يعرف بمركز التنافسية الوطني عام ٢٠٠٦، وذلك لمساعدة الشركات في تحسين قدراتها التنافسية من خلال الممارسات المسؤولة اجتماعياً، واقتراح أفضل الطرق لممارسات الأعمال بطريقة تحقق تنمية مستدامة. ومن خلال هذا الدور قاد المركز بعض المبادرات لتحسين وتشجيع وتفعيل الممارسات التنافسية المطلوبة في قطاعات الأعمال الخاصة والحكومية وغيرها.

ويأتي على رأس هذه المبادرات مؤشر التنافسية المسؤولة.

Saudi Arabia Responsible Competitiveness Index (RCI) والذي يحل كيف تحقق الشركات السعودية ميزات تنافسية من خلال إدارة أثار أعمالها البيئية والاجتماعية على التشغيل، وتطبيق سياسات بيئية قوية، والعمل مع الموردين بمسؤولية.

كذلك خصص المركز جوائز للشركات التي تحقق معدلات نمو أسرع Saudi Fast Growth (SFG)، حيث يتم سنويا ترتيب الشركات العاملة في المملكة من حيث معدلات نموها والاكتشافات التي تتوصل إليها والتشغيل.

ويشير واقع الحال في المملكة فيما يتعلق بالممارسات الفعلية للمسؤولية الاجتماعية (Tamkeen,2010) إلى ما يلي :

١- أن عناصر المسؤولية الاجتماعية والممارسات المسؤولة اجتماعياً للشركات تأتي ضمن مؤشر التنافسية المسؤولة في المملكة، والذي يهتم بعناصر أخرى لها أهميتها في إطار هدف رفع المركز التنافس للشركات وللاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

٢- أن ممارسات الشركات السعودية للمسؤولة الاجتماعية لا يزال يغلب عليها الجانب الإنساني أو التبرعات ودعم الفقراء أو تمويل حملات دعائية لمساعدة الفئات المحتاجة أو مكافحة بعض الأمراض إلي غير ذلك من الأعمال الخيرية .

ورغم أهمية إدماج بعد المسؤولة الاجتماعية ضمن عناصر مؤشر التنافسية المسؤولة في المملكة، وأهمية ما تقدمه الشركات من مساعدات ذات طابع اجتماعي وإنساني، إلا أن الممارسات ذات المسؤولية الاجتماعية تذهب إلى أبعد من ذلك، وتضم عناصر أساسية في ممارسات الأعمال وثقافة المنظمة وهيكلها التنظيمي.

فالمسؤولية الإجتماعية للشركات تقوم على توسيع مجالات اهتمامات الشركات وهي تمارس أعمالها لتشمل المحافظة على البيئة التي تعمل فيها، والموارد الطبيعية التي تستخدمها كمدخلات، والعاملين بها باعتبارهم شركاء وعملاء داخليين لهم مصالح خاصة، إضافة إلى رعاية العملاء أنفسهم، ليس فقط باعتبارهم مصدراً للطلب وتسويق ما تقدمه الشركات من سلع وخدمات، ولكن باعتبارهم أيضاً قوة داعمة لنجاح الشركة.

وعليه سوف تنقسم الدراسة إلي ثلاثة أجزاء رئيسية، إضافة للمقدمة ، والنتائج والخلاصة :

الجزء الأول : الدراسات السابقة ومنهجية البحث

الجزء الثاني : واقع المسؤولية الإجتماعية للشركات في العالم والمملكة

الجزء الثالث : تطوير النظام المحاسبي للمسؤولية الإجتماعية للشركات في المملكة .

الجزء الأول : الدراسات السابقة ومنهجية البحث

أولا : عرض للأدبيات والدراسات السابقة

يقصد بمسؤولية الشركات، الآثار والقضايا الأخلاقية والاقتصادية والبيئية، والاجتماعية التي تهم القطاع الخاص، مع ملاحظة تعدد المصطلحات التي تتعلق بهذا المفهوم وتستخدم كمترادفات، ومنها المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR، والاستدامة، ومواطنة الشركات Corporate Citizenship، وكذلك مختصر ESG ( Environment, Social and Governance ) أي البيئة والمجتمع والحوكمة (KPMG 2008).

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR على أنها مسؤولية الشركة عما تحدثه قراراتها وأنشطتها من آثار ونتائج على المجتمع والبيئة، من خلال الشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهة المجتمع، أخذة في الاعتبار توقعات المهتمين والتزامها بالقوانين والمعايير الوطنية الدولية (ISO2600) .

والحقيقة أن حداثة المفهوم قد أدت إلى عدم وجود تعريف شامل متفق عليه، إلا أنه من الناحية العملية يفهم من المسؤولية الاجتماعية على أنها الطريق الذي تدمج بها الشركات الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في إستراتيجيتها وقيمها وثقافتها وطريقة اتخاذ القرارات بها بطريقة شفافة ومسئولة ، ومن ثم تطبيق ممارسات أفضل داخل الشركة لخلق الثروة وتطوير المجتمع. وقد وصف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية CSR على أنها تمثل إسهام الشركات في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبناء على التزام الشركات بالقوانين والتشريعات، فإن CSR تشمل الأنشطة التالية:

- حوكمة الشركات والأخلاق.
- الصحة والسلامة.

- الاعتبارات البيئية والحفاظ على البيئة.
- حقوق الإنسان (بما فيها حقوق العمال الأساسية).
- التنمية المستدامة.
- ظروف العمل (بما فيها الصحة والسلامة وساعات العمل والأجور).
- العلاقات الصناعية.
- احترام تعدد الثقافات.
- التبرعات، والعلاقة مع الموردين .
- رضا المستهلكين والمنافسة العادلة.
- محاربة الرشوة والفساد.
- المساءلة والشفافية.

لكن هذا المفهوم الواسع لم يتم التوصل إليه والافتناع به بسهولة، فقد تباينت الآراء في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، حين بدأ الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث رأى Bowen's إن ممارسة الأعمال يجب أن تهتم بالقيم وبالمجتمع الذي تعمل فيه ولا يقتصر اهتمامها على مجرد تحقيق الأهداف الخاصة بها (Bowen's (1953 وفي المقابل ذكر Theoder Levitt أن الحكومة لها وظيفتها، كما أن الأعمال والمنشآت لها وظيفتها، فوظيفة الحكومة ليست الأعمال، ووظيفة الأعمال ليست الحكومة (Theoder Levitt, 1958, 47). بينما أعلن الاقتصادي الشهير فريدمان في مقاله عام ١٩٧٠، أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي زيادة الأرباح، وأن هناك مسؤولية اجتماعية واحدة للشركات وهي أن تستخدم الموارد، وتمارس الأعمال لتزيد أرباحها طالما أنها تعمل في إطار من القانون والقواعد المنظمة للعمل. Friedman (1970).

لكن التيار الغالب بدأ يتجه بقوة نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات سواء من قبل الأكاديميين أو الممارسين، وأصبحت تعني أشياء أخرى تتعدى مجرد الأرباح والالتزام القانوني، كما كان يرى فريدمان في السبعينات. وأصدرت المفوضية الأوروبية التي تعد رائدة في هذا التيار

تعريفها الشهير فيما عرف بالورقة الخضراء: فمعنى أن تكون الشركة مسؤولة اجتماعياً، ليس فقط الالتزام القانوني والتشريعي، ولكن المسألة أبعد من ذلك، حيث يجب علي الشركات أن تستثمر أكثر في رأس المال البشري، والبيئة، وأن تهتم بعلاقتها مع الأطراف ذات العلاقة ( European Commission 2001.8).

كذلك فإن من أهم البحوث التي أسهمت في ترسيخ فكرة المسؤولية الاجتماعية ووضع تعريف شامل لها، تقوم على فكرة الخط الفاصل الثلاثي أو خط الحدود الثلاثي a Triple Bottom Line (TBL)، تنسب إلى جون الكنتون. (2008) John Elkington، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا المفهوم على أن الشركات لا تحتاج فحسب لممارسات تحقق لها الأمان المالي، ولكن عليها أن تتخلص أو تقلل إلى أدنى حد تأثيراتها السلبية على البيئة عندما تمارس عملياتها وأنشطتها وأن تعمل وفق الإطار الذي يتوقع منها المجتمع.

وقد أكدت دراسة أخرى في هذا الصدد على الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي أصبحت شائعة الاستخدام وتمثل الحدود الدنيا لهذا المفهوم والأبعاد الثلاثة هي الجانب المالي، والبيئي والمجتمع (2003) Juholin.

وقد تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى البحوث والدراسات العملية والتطبيقية، أو على المستوى العملي من حيث التطبيق على نطاق أخذ في الاتساع بين كبرى الشركات العالمية في معظم دول العالم المتقدم والنامي (McWilliams, Siegel and Wright, 2006) كما نال المنظور التأسيلي ومعالجة نظريات المسؤولية الاجتماعية اهتماماً واسعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، مركزاً على الأداء الاجتماعي للشركات، والممارسة العملية لها.

(Donaldson and Preston, 1995, McWilliams and Siegel, 2001 KPGM 2008)

وأكدت الدراسات الرائدة في هذا المجال على كيف تستفيد الشركات من الممارسة المسؤولة اجتماعياً CSR من خلال جذب مزيد من المستهلكين (Bagnoli and Watts, 2003). والالتزام بالتشريعات المتعلقة بالبيئة والمجتمع (Maxwell et al, 2003)، وتحسين سمعة الشركة مع العملاء (Lev et al, 2006)، ومقابلة المطالبات الملحة من قبل الحكومات والمجتمع المدني (Baron, 2001, Lyon and Maxwell, 2006).

ثم انتقل الاهتمام في السنوات الأخيرة باتجاه تطوير الممارسات وإعداد التقارير المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية سواء بشكل منفصل أو مع التقارير المالية الدورية. وتزايدت المؤسسات المسئولة عن إعداد المؤشرات والأدلة اللازمة لنشر تقارير منفصلة عن CSR، ومن ثم تعددت مناهج إعداد التقارير.

ويشير تقرير IBM Institute for Business Value ، حول المسئولية الاجتماعية والمبنى على مسح لعدد ٢٥٠ من قادة الأعمال حول العالم أن منظمات الأعمال أصبحت على قناعة واسعة بأهمية الممارسات الاجتماعية المسؤولة، وأنها تتحدث عن CSR بصورة تتجاوز الأعمال الخيرية، وأن نحو ٦٨% فيها يستخدم CSR كفرصة ومنصة انطلاق للنمو، وإستراتيجية نمو مستدامة. IBM Global Business Service (2006).

## ثانيا :مشكلة البحث واهدافه ومنهجيته

### ١- مشكلة البحث :

تبين مما سبق مدي تزايد الاهتمام بموضوع المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل تسارع العولمة، وشمل هذا الاهتمام الكثير من الشركات، والمستثمرين، ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من المؤسسات الحكومية والأهلية ،ولم يقف الأمر عند حد جعل الممارسات الإقتصادية ضمن استراتيجية الشركات وأحد مكونات الثقافة التنظيمية فيها ، بل إن إصدار التقارير الدورية عن مؤشرات المسئولية للشركات اصبح ملازما للتقارير المالية المعتادة وأحد مقومات نجاح الشركات وزيادة قدراتها التنافسية علي المستوي المحلي والعالمي .

واستجابة لهذا التوجه اتخذت الأمم المتحدة خطوات عدة لتشجيع الشركات على الممارسات المسؤولة اجتماعياً، حتى أصبح الإعلان العالمي للأمم المتحدة United Nation Global Compact يمثل أكبر المبادرات في العالم لجذب المؤيدين للمسئولية الاجتماعية للشركات، ومطالبة الشركات بمزيد من المعلومات غير المالية عن أنشطتها، إضافة إلى دعم وجود دليل محكم لإعداد تقرير عن المسئولية الاجتماعية للشركات توفر لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة معلومات دقيقة عن أنشطتها وأدائها ومستوى الإدارة بما يساعد على تسهيل اتخاذ قرارات الاستثمار ويسمح على نطاق واسع للحكومات والمهتمين بتقييم إسهام الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصاراً UNCTAD، ومجموعة عمل الخبراء للمقاييس الدولية للمحاسبة والتقارير (ISAR) بدور هام في هذا المجال منذ دورته الثامنة عشر عام ٢٠٠١ حيث اعتبر أن إعداد تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قضية أساسية في إطار شفافية الشركات، وتؤكد ذلك في دور انعقاده العشرين عام ٢٠٠٣م بضرورة استمرار الشركات في تقديم مزيد من المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية وتحسين سبل إعداد هذه التقارير، كما جرى مراجعة دقيقة لكثير من المؤشرات والمعايير المستخدمة في هذا المجال خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، وأقر مجموعة منها، وتم تطوير منهج معتمد لإعداد التقارير.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن كثيراً من المؤسسات المتخصصة قد طورت مناهج أخرى لإعداد التقارير الدورية أو إدخال مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات وعلى رأس هذه المنظمات " مبادرة التقارير الدولية" Global Reporting initiative والمعروفة اختصاراً بـ (GRI). وكذلك معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

وقد اتجهت الحكومة السعودية نحو تأكيد هذا الدور للشركات من خلال المبادرات العديدة التي قامت بها في سبيل حفز الشركات على الممارسات المسؤولة اجتماعياً من خلال إنشاء مركز التنافسية الوطني التابع للهيئة العامة للاستثمار، ومؤشر التنافسية المسؤولة، وجائزة أفضل ١٠ شركات من حيث النمو وغيرها.

وفي سبيل دعم هذه التوجهات، يبقى من المهم وجود إطار محاسبي يشمل المؤشرات غير المالية الدالة على الممارسة الاجتماعية للشركات، وضرورة إعداد تقارير دورية تتضمن هذه المؤشرات بما يمكن أن يسمى **تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات** عن الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والإفصاح عنها في تقاريرها المحاسبية حتى يتم عرض الأنشطة وقياس الأداء المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

وفقاً للممارسات الحالية في مجال المسؤولية الاجتماعية، تتضح الحاجة إلى تطبيق وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة، وضرورة الإفصاح عن هذه الممارسة في القوائم المحاسبية المنشورة بجانب القوائم المالية التي اعتادت الشركات على نشرها بصفة إلزامية ودورية.



وبالتالي فإن المشكلة البحثية التي يتناولها البحث تتمثل في أن الممارسات الاجتماعية المسؤولة لدى الشركات السعودية، لا تزال عنصراً فرعياً ضمن مؤشر التنافسية المسؤولة الذي ينال الاهتمام الأكبر في توجهات المسؤولين ومن ثم الشركات في المملكة، إضافة إلى قصور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على مجرد الأعمال الخيرية.

ويمكن صياغة المشكلة البحثية علي النحو التالي : وجود فرصة مواتية للارتقاء بمستوى الشركات العاملة في المملكة ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير النظام المحاسبي والقوائم المالية لتشمل قائمة أخرى عن أداء الشركات في مجال البيئة والاقتصاد والمجتمع وجعلها ممارسات مسؤولة اجتماعياً وتفيد عدداً من الأطراف الخارجية وتحافظ على البيئة المحيطة وترتقي بالمجتمع الذي تعمل فيه.

ومن هنا فإن السؤال الرئيسي الذي يمكن استخلاصه مما سبق هو: كيف يمكن جعل المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة جزءاً من استراتيجيتها وثقافتها التنظيمية؟

ويمكن صياغة بعض الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها بما يعكس المشكلة البحثية على النحو التالي :

س١: ما هو واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة، والجوانب التي تشملها تلك الممارسات ؟

س٢: ما هي العقبات التي تواجه الشركات في تطبيق الممارسات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية في المملكة و إعداد تقارير عنها سواء بشكل منفصل أو مع التقارير المالية المنشودة حتى يمكن الاعتماد عليها في تقييم إنجازاتها ؟

س٣: كيف يمكن جعل المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية الشركات وثقافتها التنظيمية بما يساعد في زيادة درجة تنافسيته ويكسبها ثقة المتعاملين معها والمجتمع ككل؟

س٤: ما هي أهم المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النظام المحاسبي في المملكة.

## ٢- أهداف البحث

رغم أهمية الانجازات التي تمت في المملكة في هذا الشأن، إلا أن الشركات لا تزال تبحث عن الطريق الأفضل لممارسات مسؤولة اجتماعياً، وكيف يمكن إدارة ذلك، وتفتقر إلي إعداد تقارير خاصة بها، وكما تشير إحدى الدراسات التطبيقية المحدودة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة، فإن الكثير منها لا يزال في بداية الطريق، وأن لدى كل منها مفهوماً خاصاً بالمسؤولية الاجتماعية، ومعظمها يحصرها في الأعمال الخيرية (Tamkeen).

وكما يرصد التقرير الأخير لـ KPMG عام ٢٠٠٨ والذي يعد كل ثلاث سنوات، فقد حدث تحول هام في توجه تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث أصبح من المعطيات ومعيار سلوك وسنة، بعد أن كان مجرد استثناء، لدى كبرى الشركات في العالم. فمذ عام (٢٠٠٥) كانت نسبة الشركات المشمولة بالمسح التي تعد تقارير دورية عن CSR حوالي ٥٠%، بلغت في المسح الأخير ٨٠% (٢٠٠٨) والذي شمل أكثر من ٢٢٠٠ شركة في ٢٢ دولة حول العالم.

كما أن ٩٠% من الشركات G250 مسجلة في البورصات المالية، وحوالي نصفها مسجلة في مؤشر المسؤولية الاجتماعية، مثل مؤشر DOW- Jones ، للاستدامة، ومؤشر الـ FTSE4Good .

و تسعى هذه الدراسة لتدعيم الجهد التي بذلته المملكة في هذا الاتجاه، وترسيخ المفاهيم الصحيحة والأبعاد الحديثة للممارسة المسؤولة اجتماعياً للشركات العاملة في المملكة، وتطوير الممارسات من خلال إلقاء الضوء على التطورات الجارية في هذا المجال، حتى تصبح المسؤولية الاجتماعية جزءاً من إستراتيجية الشركات، ويكون التقرير عنها قاعدة مثله في ذلك مثل التقارير المالية الدورية .

ومن هنا فإن الهدف الرئيس من البحث هو اقتراح سبل تطوير القوائم المحاسبية المنشورة بما يساعد في الإفصاح عن أداء وإنجازات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية سواء في شكل تقرير منفصل أو دمجها مع التقارير المالية السنوية، الأمر الذي يساعد على تطوير الأداء في هذا المجال وإمكانية تقييمه، ويزيد من درجة موثوقية الشركات وتنافسها، ويساعد على تصنيفها سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

وتتمثل الأهداف الفرعية للبحث فيما يلي:

- ١- تقييم نطاق ودوافع الشركات على الممارسة الاجتماعية المسؤولة في المملكة.
- ٢- الكشف عن أهم التحديات التي تواجه التطبيق العملي لمختلف جوانب الممارسات الاجتماعية المسؤولة، وسبل مواجهتها، وتوسيع نطاقها - ويلزم الإفصاح عنها - بما يساعد الأطراف المعنية علي تقييم الأداء في هذا المجال.
- ٣- اقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير دورية توضح أداء وإنجازات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وبما يساعد علي دمجها في استراتيجية الشركات وثقافتها التنظيمية.

### ٣- منهجية البحث:

تم تجميع البيانات من المصادر الثانوية المنشورة في التقارير الدورية للشركات المساهمة السعودية ومواقعها على الإنترنت، وما تنشره الجهات الرسمية من بيانات أو معلومات حول الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية وأدائها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وتنافسية الشركات.

كما تم مسح الأدبيات المتعلقة بالموضوع نظرياً وتطبيقياً سواء في المملكة أو في الخارج للاستفادة منها في تحليل القضايا المطروحة وتطوير المبادرة السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وخاصة إعداد التقارير الدورية لعرض الإنجازات وتقييم الأداء.

ومن خلال تحليل المعلومات التي تعكس الوضع الحالي للمبادرة السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات سيتم تقييم ما وصلت إليه المبادرة والكشف عما يواجه عملية إصدار تقارير دورية من مشاكل والتوصل إلى سبل التعامل معها في ضوء التجارب السابقة والمعالجات النظرية والعملية التي ستوفر الأدبيات المتاحة، ومن ثم يمكن تقديم مقترحات عملية لتطوير المبادرة السعودية من خلال إصدار تقارير دورية بشكل منفصل أو من خلال ما ينشر من تقارير مالية.

وقد تم تجميع بيانات هذا البحث من خلال تحليل التقارير الرسمية المنشورة في هذا المجال، كما تم الاعتماد في جمع البيانات الثانوية على ما يصدر عن الجهات المسؤولة وذات العلاقة من دراسات وتقارير وبيانات ومن أهمها الهيئة العامة للاستثمار، ومركز التنافسية الوطني ومؤشر التنافسية المسؤولة، ومنتدى التنافسية الدولي ([www.rci.org.sa](http://www.rci.org.sa)) .

كذلك تم الاعتماد على المواقع ذات العلاقة على شبكة المعلومات الدولية، وما تنتشره الشركات عن أنشطتها وتقاريرها على مواقعها الإلكترونية، وذلك خلال الفترة الممتدة من ديسمبر ٢٠١٠ حتي نهاية يناير ٢٠١١ . ومراجعة المعلومات المنشورة إلكترونياً لأكثر ١٠٠ شركة سعودية، والتي تشارك بفاعلية في منتدى التنافسية الدولي الذي عقد بالمملكة م في دورته الخامسة بالرياض (٢٠١١).

## الجزء الثاني : واقع المسؤولية الإجتماعية للشركات في العالم والمملكة

### أولاً : المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم

تشير بعض المؤسسات الدولية إلى الأهمية المتزايدة داخل مجتمع الأعمال في مختلف دول العالم للمسؤولية الاجتماعية للشركات، كمؤشر رئيسي للأداء غير المالي، وباعتباره دافعاً على الأداء المالي نفسه، إضافة إلى أن تقارير المسؤولية الاجتماعية تعكس تزايد حرص الشركات على الشفافية والمساءلة ليس فقط تجاه حملة الأسهم وإنما تجاه المجتمع بمفهومه الأوسع. وكما أكد Mike Rake الرئيس التنفيذي لمؤسسة KPMG فإن أفضل الشركات في القرن ٢١ ستكون الشركات التي تحقق ليس فقط أرباحاً وفيرة، وإنما ذات المسؤولية الاجتماعية، وعلى حد قوله فإن المسألة قد تعدت الأقوال، وأصبح من اللازم أن نرى أفعالاً تؤكد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو مالا يتأتى إلا من خلال إعداد تقارير دورية تعكس ممارسات فعلية مسؤولة مجتمعياً. (2005) KMPG International

ويتعدى هدف تقارير المسؤولية الاجتماعية مجرد التواصل مع الفئات ذات العلاقة بالشركة Stakeholders فيما يتعلق بقضايا البيئة -رغم أهميتها- وإنما يمتد التواصل إلى قضايا البيئة والمجتمع والاقتصاد الوطني، وأن تكون الممارسات في هذه المجالات البيئية والمجتمعية والاقتصادية شفافة ومسؤولة.

وتشير التجارب العملية في حالات كثيرة إلى أن المسؤولية الاجتماعية من الظواهر التي يمكن التحدث عنها بسهولة لكن الممارسة شيء مختلف. وبالتالي فإن التحدي الحقيقي أمام الشركات في المملكة هو دمج المسؤولية الاجتماعية في الاستراتيجيات وفي أعمال وممارسات الشركات التي صارت بذاتها معقدة وفي عالم يتجه للعولمة بسرعة مذهلة.

ورغم أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يمتد تاريخياً لسنوات طويلة إلا أن إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية CR reporting يعتبر حديثاً، ولم يبدأ إلا في أوائل التسعينات من القرن العشرين، وأخذت وتيرته في التزايد بشكل كبير، وتضاعفت أعداد الشركات التي التزمت بتقديم تقارير دورية غير مالية منفصلة، وكما يشير تقرير مؤسسة (KMPG2008, P.24) فإن عدد كبير من الشركات G250 لديها إستراتيجية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تتضمن بدورها أهدافاً محددة.

من ناحية أخرى فقد تغير شكل تقرير CR تماماً من مجرد تقرير حول البيئة أو الممارسات البيئية حتى ١٩٩٩، إلى تقرير حول الاستدامة ويضم الجوانب الاجتماعية والبيئية والاجتماعية، وأصبح توجهاً عاماً لدى غالبية الشركات الكبرى G250 (٦٨%)، ويتزايد بشكل كبير لدى شركات N100 (٤٨%). رغم أن معظمها (٨٠%) في معظم الدول لا يزال ينشر تقارير منفصلة، إلا أن عدد الشركات التي تنشر المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية ضمن تقاريرها السنوية أخذ في التزايد. (KPMG int2005)

لقد زاد اهتمام المجتمعات حالياً بقضايا أساسية أصبحت حاضرة ومؤثرة في مستقبلنا، مثل التغير المناخي، وصحة المجتمع، والتعليم والتنمية، ومن ثمة نالت اهتمام الشركات، مثلما نالت اهتمام عملائهم وكافة أطراف المجتمع، لذلك زاد الاهتمام بدقة وشفافية رصد الآثار المجتمعية للشركات وإعداد تقارير دورية عن هذه الأنشطة.

ومن أهم المناهج المتبعة في إعداد التقارير، خط القاع الثلاثي The Triple Bottom Line ويعرف اختصاراً بـ (TBL)، ويمثل أسلوباً مبسطاً لتنظيم الأفكار والأفعال حول الاستدامة. ويسند المؤشر إلى Elkington الذي أكد على أن الاستدامة لها ثلاثة أبعاد: الازدهار الاقتصادي، وجودة البيئة، والعدالة الاجتماعية. (Elkington, 1998, p70)

وتؤكد على أن التنمية المستدامة تتعدى مجرد حل التعارض بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية ecological، وأن هناك بعداً ثالثاً يتعلق بالمجتمع حتى يمكن وصف التنمية بالاستدامة. ومن هنا تعرف مؤسسة الكنجتون الاستشارية "SustainAbility" المؤشر الثلاثي TBL على أنه مجموعة القيم، والقضايا والعمليات التي على الشركة أن تتعامل معها من أجل تقليل أية أضرار تنتج عن أنشطتها، وأن تخلق قيماً اقتصادية واجتماعية وبيئية.

ومن الناحية العملية فإن مقياس TBL يعتبر إطاراً لقياس وإعداد التقارير عن أداء الشركات في مقابل مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك على أساس أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته.

كذلك فإن من أهم مقاييس المسؤولية الاجتماعية وإعداد التقارير عنها ما يعرف بـ مبادرة إعداد التقارير العالمية Global Reporting Initiative والتي تعرف اختصاراً GRI. وقد تم تطوير هذا الدليل بشكل مستمر حتى وصل إلى صورة أصبحت واسعة الانتشار في صيغته الثالثة والتي تعرف بأدلة التقارير عن الاستدامة G3 Guidelines.

ويعرف تقرير الاستدامة على أنه عملية قياس، ونشر، بغرض المساءلة داخلياً وخارجياً أمام فئات ذات علاقة بالشركة حول أداء المنظمة تجاه أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتمثل هذا الدليل مع أدلة أخرى ويستخدم لإعطاء تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مثله في ذلك مثل TBL، وتقارير المسؤولية الاجتماعية الأخرى (GRI 2000-2008).

وتقوم تقارير الاستدامة على الإطار العام لإعداد التقارير الذي صدر عن GRI، ويستهدف التقرير أغراضاً أساسية من أهمها استخدامه كمقياس Benchmarking حيث يقدر الأداء في ضوء القوانين، والمعايير، والأدلة والنظم والمبادرات الاختيارية. كما يبين التقرير كيف تؤثر الشركة وكيف تتأثر بالتوقعات حول التنمية المستدامة، وكذلك مقارنة الأداء داخل أي شركة، أو مع شركات أخرى عبر الزمن.

وهكذا أصبح إطار إعداد التقارير The GRI Framework يتم بقصد توفير أداة ودليل لإعداد تقارير دورية حول الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. ويمكن أن تطبقه الشركات على اختلاف أحجامها أو أنشطتها وموقعها. ويتضمن عناصر عامة وأخرى محددة تم الاتفاق حولها على نطاق كبير من المهتمين حول العالم حتى أصبح يحظى بقبول واسع. ( UNEP Finance Initiative 2008 ).

وأشارت دراسة جامعة كامبريدج (٢٠٠٩)، التي طبقت على مجموعة من الشركات المتخصصة في توزيع السلع الاستهلاكية إلى أن ممارسة الأعمال في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تزيد من إيراداتها بنسبة تتراوح ما بين ١٣% إلى ٣١% خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، وبحوالي من ١٩% إلى ٤٧% حتى عام ٢٠١٨. ورصدت الدراسة أن أهم

دوافع الشركات وراء المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الآثار البيئية وتبعاتها، وندرة المياه، والتصحر، وتوفير مصادر بديلة للطاقة غير الملوثة، ومن ثم خلصت إلى ما يجب أن تقوم به لتطوير مسؤولياتها الاجتماعية، من خلال تفهم الآثار السلبية على البيئة لكثير من الأعمال، وضرورة الاستفادة من تجارب الشركات الأخرى، ووضع أولويات خاصة فيما يتعلق بالقضايا البيئية وفقاً لأثرها المحتمل على التكاليف والإيرادات وسمعة الشركة.

وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلاً حول مؤشرات المسؤولية الاجتماعية، وإعداد التقارير السنوية عنها، باعتباره دعماً ومساعدة فنية اختيارية للدول والشركات والمستثمرين والمنظمين. وغرضه الأساسي هو مساعدة الشركات على إعداد تقارير دورية حول أدائها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية بجانب أو مع ما تعده من تقارير مالية دورية أو سنوية.

ويعتمد الدليل على مجموعة من المبادئ هي البعد الاقتصادي، والتوجه بالأداء والتركيز على البعد الوطني في إعداد التقرير، كما تم إعداد الدليل بالإشارة إلى المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وإلى أدلة ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، لتوفير دليل تفصيلي حول إعداد التقارير حول المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات. (UNCTAD, 2008).

وكما يؤكد آخر تقارير مؤسسة (KPMG, 2008)، فإن المسؤولية الاجتماعية في الشركات أصبحت توجهاً عاماً، وأن ٨٠% من الشركات الكبرى (G250) عبر العالم تصدر تقارير سنوية بهذا الشأن، بعد أن مثلت ٥٠% في عام ٢٠٠٥. وإن كان العدد يتباين من دولة إلى أخرى، حيث تمثل ٢٠% في المكسيك، وتزيد عن ٩٠% في اليابان. وأن ٧٧% من الشركات لديها استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية ولها أهداف محددة، كما أظهر التقرير أن ٧٥% من الشركات G250 ونحو ٧٠% من الشركات N100 تستخدم دليل GRI في إعداد التقارير.

وتشير نتائج المسح الدوري الذي تجريه KPMG كل ٣ سنوات في تقريرها الأخير (2008)، أن تقارير المسؤولية الاجتماعية صارت جزءاً من النظام الإداري للشركات، وأن دليل GRI في إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية أصبح شائعاً ويتصدر مناهج إعداد التقارير نظر للاستخدام الواسع له من قبل الشركات العالمية "وأن بعض الشركات الكبرى أصبحت قادرة

على معالجة تقارير CSR بشكل كمي، وبالتالي يتوقع انتشار تلك الأساليب إلى الشركات الأصغر حول العالم.

جملة القول أن هناك الكثير من الشركات الكبرى، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التي أصبحت تمارس أعمالها في ضوء المسؤولية الاجتماعية، فعل سبيل المثال نجد أن مجموعات الأعمال الكبرى مثل : شل ، نايك، أديداس، بودي شوب، ومجموعات شركات التوزيع مثل : كارفور، C&A، ايكيا ، أصبح لديها انجازات وممارسات وفق قواعد أخلاقيه وعلى أسس من الحوكمة (الحكم الصالح). Gerard (2003).

### ثانيا : المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة :

يشير واقع التنمية في المملكة إلى أن تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي بصورة لا تؤثر على مستقبل الأجيال القادمة وحققها في جانب من ثروات البلاد الحالية، أصبح موضع اهتمام من المجتمع كله ومن الحكومة بشكل خاص، حيث أكدت خطط التنمية الاقتصادية المتتابعة على مفهوم التنمية المستدامة، وهو ما يمثل أهم التحديات المعاصرة للاقتصاد السعودي. SAMA (2010)

وقد اتخذت الحكومة في سبيل ذلك العديد من الإجراءات وقامت بدور أساسي في التوجهات المستقبلية للتنمية، من خلال مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحوافز. إلا أن التوجه الحالي نحو دعم دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتنويع مصادر الدخل القومي، فقد أصبح واضحاً أن على الشركات ومختلف مؤسسات الأعمال الخاصة دوراً أكبر في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التأكد على أن الآثار المباشرة وغير المباشرة لممارسة أعمالها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ذات آثار إيجابية على البيئة والموارد والناس في المجتمع، وأن بإمكانها أن تستخدم رصيدها من المعارف والاكتشافات وتطبيقاتها وغيرها من الموارد في التوصل إلى حلول لبعض التحديات الاجتماعية والبيئية التي يواجهها الاقتصاد السعودي في المستقبل، والذي أضى معروف بالتنمية المستدامة.

ويوجد في الواقع تحديان رئيسيان أمام الشركات العاملة في السعودية خاصة الوطنية منها، التحدي الأول يتمثل في ضرورة توفير قدر كاف من المعلومات حول ما يمكن أن يحدث من آثار على البيئة والمجتمع والموارد والاقتصاد الوطني من آثار قد تلحق أضراراً يمكن تجنبها،



والتحدي الثاني يتمثل في تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات وقطاعات الأعمال والمواطنين لجعل التنمية المستدامة منهجاً عند ممارسة الأعمال.

ويتطلب ذلك جهوداً للتأكيد على توفير المعلومات الأساسية حول كيف تؤثر ممارسات الأعمال على المجتمع وسلامة البيئة والموارد والناس، إضافة إلى تدعيم التوجهات الحالية المحلية والعالمية نحو جعل المسؤولية الاجتماعية للشركات منهجاً للأعمال، وإدخالها ضمن استراتيجيات الأعمال، وتوفير المعلومات المطلوبة حول الأداء المسئول اجتماعياً من خلال مؤشرات محاسبية معتمدة، وتقرير خاص بالمؤشرات الاجتماعية أو حتى ملحقاً بالتقارير الدورية المالية والمحاسبية.

ورغم أن ما كتب عن تجربة المملكة في المسؤولية الاجتماعية لا يزال محدوداً للغاية سواء على المستوى المحلي أو العالمي نظراً لحدثة التجربة على المستوى العملي وقلة اهتمام الباحثين والمراكز البحثية بهذه القضية، إلا أن الحكومة تولي المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمية كبيرة وتشجع القطاع الخاص على ممارسة أعماله من منطلق المسؤولية الاجتماعية وفي إطار إستراتيجية التنمية القائمة على التنمية المستدامة وانطلاقاً من مبادرة الهيئة العامة للاستثمار SAGIA نحو رفع مستوى التنافسية الاقتصاد السعودي والتي أخذت أبعاداً عدة (٢٠٠٥) SwedWatch.

وقد صنفت دراسة مسح رضا المهتمين عام ٢٠٠٦ والتي أجرتها مؤسسة GlobalScan ضمن الدول التي لديها أسواق مرضي عنها من قبل المتعاملين والمهتمين، وهو ما يشير إلى أن الأطراف ذات العلاقة بالأسواق في المملكة ينظرون إلى ممارسات الشركات بعين الرضا. أما دراسة المنظمات غير الحكومية الدولية فتعكس وجهة نظر معاكسة لشركاتها العاملة في المملكة مما يعني أن المهتمين من الأجانب لديهم توقعات مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في المملكة (Baskin (2005).

وتشير دراسة أخرى إلى وجود عدد من المشاكل والمعوقات أمام تطبيق الشركات السعودية لمنهج المسؤولية الاجتماعية، وبالمقارنة بتجارب أخرى، أظهرت الشركات السعودية رغبتها في تعديل أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لتناسب مع ظروف العمل الخاصة بها، وأن ما تمارسه الشركات في هذا الإطار يتم بناء على طلب المؤسسات الحكومية أو تحت ضغوط منها أكثر من الاهتمام الداخلي. (Brammer & Pavlin (2006).

وعلى مستوى الدراسات المحلية يلاحظ أن معالجات موضوع المسؤولية الاجتماعية يأتي في سياق معالجات أخرى في معظم الأحوال، باستثناء محاولات فردية من جانب إحدى المنظمات غير الحكومية (Tamkeen) وعدد من التقارير المحدودة التي يصدرها مركز التنافسية الوطني أو في إطار معالجة موضوع الشفافية والإفصاح . Al-Razen and Yusuf (2004).

وترجع أول دراسة حول الموضوع إلى عام ١٩٨٨، وهو تاريخ سابق على الاهتمام العالمي والمحلي بطبيعة الحال لموضوع CSR في المملكة (1988) at-Twaigri واستهدفت الدراسة ١١٠ من الشركات الخاصة في المملكة، وخلصت إلى محدودة ما توليه الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأن الربح هو أهم الأهداف لمنظمات الأعمال.

أما دراسة Graitem et al 1990، فقد أكدت النتائج السابقة، حيث يشعر المديرين في الشركات السعودية بأن الأهداف الاجتماعية تأتي بعد أهداف الربح ولا تحظى باهتمام يذكر على أساس الاعتقاد بأن الجوانب الاجتماعية هي من مسؤولية المجتمع.

وبمراجعة المعلومات المنشورة إلكترونياً لأكثر من ١٠٠ شركة سعودية، والتي شاركت بفاعلية في منتدى التنافسية الدولي في دورته الخامسة بالرياض (٢٠١١)، تظهر معلومات محدودة عن الممارسات المسؤولة اجتماعياً والمماثلة لما أصبح شائع الاستخدام الآن في دول كثيرة باستثناء شركة واحدة (مستشفى الدكتور سليمان فقيه)، التي تنشر تقريراً مفصلاً منذ عام ٢٠٠٨. أما غالبية الشركات فلا تنشر سوى معلومات محدودة حول واحد أو أكثر من القضايا ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية كما أن نتائج جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة لا تزال تبني على معطيات لا يتم الإفصاح عنها بعد.

وقد خصص عدد محدود من الشركات جزءاً خاصاً من المعلومات المنشورة على الموقع عن ممارساتها المسؤولة اجتماعياً مع الإشارة إلى مصطلح المسؤولية الاجتماعية CSR، مع ذكر للمشروعات والمبادرات والبرامج التي تقدمها خدمة للمجتمع مثل رعاية المؤتمرات ومكافحة بعض الأمراض ودعم الجمعيات الخيرية، وبالتالي فإن معظم هذه الأنشطة يدخل تحت مظلة التبرعات والأعمال الخيرية ورعاية أعمال وأنشطة ومؤتمرات.

أما فيما يتعلق بالجوانب البيئية، فإن معظم الشركات التي أشارت إلى مدى التزامها بالمعايير البيئية كانت الشركات العاملة في مجال البتروكيماويات مثل سابك وأرامكو، والشركات

الصناعية الأخرى، وأشارت بعضها إلى وجود إدارة خاصة بشئون البيئة، وأنها ملتزمة بتطبيق التشريعات والمعايير المتعلقة بالبيئة في ممارسة أعمالها، كما أن بعضها أشار إلى بعض الممارسات المتعلقة بحماية البيئة مثل تركيب فلاتر أو استخدام مصادر طاقة نظيفة أو تطبيقات تكنولوجية متقدمة. كما لوحظ تزايد عدد الشركات التي لديها برامج إدارة بيئية معتمدة مثل ISO 14001، وأن بعضها في سبيله إلى ذلك. (Tamkeen (2010)

وتجدر الإشارة إلى أن قصور تناول قضايا البيئة على الشركات التي تعمل في مجال البتروكيماويات، والشركات الصناعية، يعني أن الشركات العاملة في مجالات أخرى كثيرة بما فيها الشركات المالية كالمصارف وشركات التأمين لديها اعتقاد بأن الجوانب البيئية لا تدخل في مجال اهتمامها أو أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، في حين أن مثل هذه الأنشطة لها علاقة وثيقة بالأنشطة المالية مثل تقييم المخاطر المالية للعملاء، ونظم الاقتراض التفضيلية (المميزة) للاستثمارات البيئية، ومنتجات الاستثمار لتشجيع حماية البيئة أو التكنولوجيا والطاقة النظيفة.

ولعل من أبرز ما يلاحظ على ما تنشره الشركات على مواقعها الإلكترونية ضمن ما تعتبره أنشطة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية، هو موضوع العودة، أي إحلال العمالة السعودية بالعمالة الأجنبية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عمليات التوطين لا تعني في النهاية زيادة فرص العمل أو التشغيل، وهو الجانب الأهم فيما يتعلق بقوة العمل والأجور كأحد المؤشرات الواجب الإشارة إليها في تقارير المسؤولية الاجتماعية.

كذلك كان من الملاحظ أن عدداً أكبر من الشركات تناول الأنشطة التعليمية والتدريب، وهي من الموضوعات التي تقع في صميم المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه العاملين بها. أما اعتبارات الصحة والسلامة فلم تحظ باهتمام كثير من الشركات، وعرض عدد محدود مدى التزامها بمعايير الصحة والسلامة، ولكن بشكل عام رغم أن هناك معايير محددة لمثل هذه الجوانب.

وهكذا تركز الاهتمام المؤسسي من جانب هيئة الاستثمار على مبادراتها بشأن رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني واحتلال مركز متقدم في تقارير التنافسية العالمي، وتقدير ممارسة الأعمال، وتقدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا لاحظنا أن مبادرة أكثر شركة مستثمرة في المملكة نمواً من بين أكبر ١٠٠ شركة عاملة قد استحوذت على الاهتمام على حساب

جوانب المسؤولية الاجتماعية والتي تقع في قلب مؤشر التنافسية المسؤولة الذي يتبناه مركز المسؤولية الوطني التابع للهيئة العامة للاستثمار.

وكما يوضح تقرير مركز التنافسية الوطني فإن قياس التنافسية في المملكة يعتمد على ثلاثة معايير أساسية تقيس دوافع التنافسية بناء على مجموعة من المؤشرات، وتتمثل هذه المعايير في ثلاثة تقارير تصدرها منظمات دولية مختصة تقيس فيها ما حققته كل دولة من انجازات، وهي تقرير أداء الأعمال الذي يصدره البنك الدولي مع هيئة التمويل الدولية، ويركز على بيئة الأعمال، وتقرير عن الاستثمار في العالم ويصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ويقيس التدفقات والأرصدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم مؤشر التنافسية في العالم، ويقيس تنافسية الدولة على المستوى الكلي والجزئي، ويصدره المنتدى الاقتصادي العالمي.

ومن هنا تقوم مبادرة التنافسية المسؤولة في المملكة على أساس وجود علاقة بين التنافسية والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك من خلال وجود عدد من المؤشرات الفرعية، داخل كل تقرير من التقارير الثلاثة المشار إليها، ذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية. ففي تقرير التنافسية توجد مؤشرات عن السلوك الأخلاقي للشركات، ورعاية مصالح الأقلية من حملة الأسهم، ومؤشرات حول التعليم العالي والتدريب، وحول كفاءة سوق العمل ومشاركة المرأة في العمل. أما تقرير أداء الأعمال فيتضمن مؤشراً فرعياً عن حقوق المرأة والمساواة.

وبالإضافة إلى شمول أهداف التنافسية المسؤولة على هدف تشجيع الشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، التي تعمل على تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية من خلال أفضل الممارسات، فقد تم إنشاء المجلس الاستشاري للمسؤولية الاجتماعية الذي يقوم بدور أساسي في هذا الشأن، إضافة إلى تقديم جوائز سنوية لأفضل ٣ شركات من حيث المسؤولية الاجتماعية وفق مؤشر التنافسية المسؤولة.

مما سبق يتضح ان المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة لا تزال تأخذ صيغة الأعمال التطوعية والخيرية وتقديم الرعاية والدعم لبعض الأحداث الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم أو في شكل إجراءات للمحافظة علي البيئة ومنع التلوث . هذا بالإضافة إلي أن تضمين مؤشر التنافسية المسؤولة لبعض المؤشرات الاجتماعية دون أن يكون ذلك بشكل مستقل أو ممارسات تتم في إطار محدد للمسؤولية الاجتماعية . أما فيما يتعلق بإعداد أو نشر تقارير

منفصلة عن المسؤولية الاجتماعية فمزال العدد محدودا للغاية فضلا عن كونها مبادرات من شركات فردية ولا تدخل في عداد إطار تنظيمي للمؤشرات او اسلوب إعداد التقرير .

**الجزء الثالث : تطوير النظام المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة**

في ضوء الجهود التي تبذل في اتجاه ممارسات مسؤولة اجتماعيا للشركات في المملكة ، وما تم استعراضه من مناهج إعداد تقارير منفصلة أو مرفقة مع التقارير المالية الدورية في كثير من الشركات في العالم، فإن تطوير النظام المحاسبي في المملكة ليضم مؤشرات المسؤولية الاجتماعية المقترحة سوف يدعم الجهود المبذولة للحكومة في هذا الاتجاه ، خاصة وأن المحاسبة من أجل الاستدامة سوف تساعد الشركات في تطوير أدوات عملية لربط الأداء البيئي والاجتماعي للشركات في إستراتيجيات العمل وفي إطار الأداء المالي الأمر الذي يجعل المسؤولية الاجتماعية واحدة من مهام وأعمال الشركة اليومية وجزءا من القرارات الإدارية والعملية .

ومما يؤكد علي أهمية هذا التوجه أن مبادرة المملكة في هذا الشأن والمعروفة باسم مؤشر التنافسية المسؤولة SARCI ليست بعيدة عن مبادرات مشابهة مثل مبادرة GRI ومبادرة المحاسبة من أجل الاستدامة في المملكة المتحدة والتي من أغراضها مساعدة وتشجيع الشركات علي المسؤولية الاجتماعية .

وبالتالي فإن تطوير النظام المحاسبي بما يعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة في المملكة يعد خطوة أساسية نحو تطوير الممارسات الفعلية والمسؤولة للشركات وتوجيه النظر لأهم هذه الممارسات وجوابها المختلفة ومؤشرات قياسها .

ولقد تعاونت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة مع العديد من المؤسسات الدولية المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل زيادة وعي مديري الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، وأفردت له ما عرف بسلسلة حوارات القادة والذي يعقد سنويا منذ عام ١٩٩٩ ،ويدعى له قادة الشركات السعودية للتعاون مع قادة كبرى الشركات العالمية والإطلاع على أفضل ممارساتها في مجالات المسؤولية الاجتماعية مثلا لبيئة والتعليم التدريب وتطوير المهارات وخلق الوظائف والاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة للشباب وغيرها من مجالات المسؤولية الاجتماعية .

ورغم أهمية الأدلة والنماذج الدولية، إلا أن أي تطوير للنظام المحاسبي يجب أن يعكس حقيقة واقع بيئة الأعمال في المملكة، حتى يمكن أن تجد مثل هذه الممارسات سبيلها للتطبيق بفاعلية، وهناك محاولات لتعديل ومواءمة المبادئ الاثنى عشر لمنظمة التنمية والتعاون

الاقتصادي OECD، حتى يمكن تطبيقها على نطاق واسع وكخطوة أساسية نحو حوكمة الشركات وضمن ممارسات أفضل، والمساعدة في تكوين ثقافة تحترم وتكافئ عمليات المساءلة والشفافية.

## أولاً : محددات تطوير المسؤولية الإجتماعية للشركات في المملكة

### ١- استهداف الأطراف ذات العلاقة

لعل من أهم ما يلاحظ على مؤشر التنافسية المسؤولة السعودي Saudi RCI وغيره من المبادرات المساندة له قد تم توجيهها نحو دعم القدرات التنافسية للشركات وللاقتصاد الوطني بقصد تحقيق مبادرة الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA) كي يحتل الاقتصاد السعودي مركزاً متقدماً في تقرير التنافسية العالمي وغيرها من التقارير الدولية الخاصة ببيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك فإننا في حاجة إلى تقارير تعكس الممارسات المسؤولة اجتماعياً للشركات تجاه عدد من المهتمين، والذين لهم مصلحة واهتمام بما تحدثه ممارسات الشركة من آثار على المجتمع، والذين تتعدد فئاتهم لتشمل ما يلي : المستثمرون أنفسهم ، المؤسسات المالية، المستهلكون وعملاء الشركة، العاملون بالشركة،المجتمع المحيط بالشركة، المجتمع المدني وهيئاته، الحكومة ومنظماتها، والشركاء في الأعمال (الموردين والشركات المندمجة والعملاء).

ومن هنا فإن التقارير يجب أن توضح كيف وإلى أي مدى حققت الشركات مسؤولياتها تجاه كل هؤلاء المهتمين وأصحاب العلاقة، على أن تشمل هذه المسؤوليات وتشتق من القوانين والتشريعات الوطنية ومن الاتفاقيات والقوانين الدولية.

### ٢- مراعاة اعتبارات الجودة في المعايير المختارة

مع تعدد الفئات ذات العلاقة بالشركة، تتعدد المصالح ومجالات الاهتمام. ومن ثم تتعدد المعايير والمؤشرات التي سوف يشملها التقرير الخاص بالمسؤولية الاجتماعية. لذلك من المهم توفر مجموعة من معايير الجودة في هذه المؤشرات.

ومن أهم هذه المتطلبات قابلية المؤشر للمقارنة سواء تاريخياً أو بالأداء في شركات أخرى أو الصناعية ككل، كما هو الحال في المؤشرات والنسب المالية عند إعداد التقارير المالية للشركة.

وإذا كانت قابلية المؤشرات للفهم من قبل أي قارئ، خاصة من حيث طرق الإعداد والعرض والشرح من الاعتبارات الهامة، فإن المعلومات يجب أن تلبي حاجات الفئات ذات العلاقة وتساعد على إصدار الحكم.

وأخيراً فإن المؤشرات: يجب أن تكون ذات موثوقية وتستهدف الحقيقة وتقييم الواقع الفعلي بشكل دقيق ومتوازن، وأن تكون محايدة ودون تحيز أو قاصرة على عرض جانب واحد أو الجوانب الإيجابية في الأداء فحسب.

### ٣- إمكانية تطبيق المؤشرات المختارة

يتم اختيار عدد من المؤشرات الأساسية التي يحتويها التقرير الخاص بالمسئولية الاجتماعية وفقاً لمجموعة من الأسس تضمن امكانية التطبيق وعلي نطاق واسع فضلاً عن شمول وفاعلية التقرير.

من أهم هذه الأسس عمومية المؤشر، أي أنه كمبدأ يمكن تطبيق المؤشر على كل الشركات بصرف النظر عن القطاع الذي تعمل فيه، أو حجمها وموقعها، حتى يمكن تطبيقه على نطاق واسع وإجراء نوع من المقارنة.

كذلك من المهم أن يتم اختيار المؤشرات التي تتعلق بقضايا وموضوعات يمكن للمشروعات أن تؤثر وتتحكم فيها ومن ثم يمكن أن تجمع معلومات بشأنها ومحاسبتها عليها، وأن يساعد المؤشر الشركة نفسها، ومستخدمي التقرير، على تحديد المجالات التي تحتاج إلى عناية، ويمكن قياس أداء الشركة فيها، إضافة إلى القدرة على القياس والتقييم والعرض بصورة متنسقة، بما يمكن الشركة من إجراء المقارنة، ويمكن المستفيدين من التقييم.

أخيراً فإن المؤشرات يجب أن تساعد على إجراء تحليل للإسهامات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تعمل فيه. ولذلك فإن المؤشرات يجب أن تصدر في تقارير على المستوى القومي.

### ٤- حداثة عهد الشركات الوطنية

نظراً لحداثة فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات بمفهومها المتطور، وندرة عدد الشركات التي تراعي الجانب الاجتماعي بمفهومه المتطور ، وقلة عدد الشركات التي تصدر

تقريباً عن مسؤولياتها الاجتماعية في المملكة حتى الآن، فإن تصميم مؤشرات تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن يراعي بيئة العمل المحلية والدولية .

إن تاريخ وواقع منطقة الشرق الأوسط بما فيها المملكة وشمال إفريقيا ، قد أفرزت مجتمعات ذات واقع اجتماعي واقتصادي وبيئة أعمال خاصة، وتنتم بممارسات أعمال متميزة عما في الغرب والعالم الصناعي المتقدم الذي قام تاريخياً على مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى ما تنسم به بيئة الأعمال في دول المنطقة والتي يغلب عليها طابع الشركات العامة رغم التوجه الحالي نحو التخصص، وانتشارا لمشروعات المملوكة للعائلات، وسيادة المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي ليس لديها تاريخ في عملية الشفافية والمساءلة، ولا يتوفر بها قدر كاف من الموارد الإدارية والبشرية اللازمة لذلك. Nasser. S, Nick (2004)

من أهم هذه المحددات مسألة التكلفة والعائد، حيث يجب أن لا يكون إعداد التقرير أو تجهيز المؤشرات الدالة على المسؤولية الاجتماعية مكلفاً للشركات، خاصة وأن الجانب الأكبر من الشركات في السعودية لا تزال في عداد الشركات الصغيرة والمتوسطة. من ناحية أخرى فإن كثيراً من الشركات حتى الكبرى منها تمارس المسؤولية الاجتماعية على أساس ديني ونوع من التكافل الاجتماعي وأحياناً على سبيل الدعاية، دون إدراك كاف بالأبعاد الحقيقية للمسؤولية الاجتماعية، أو للمزايا التي يمكن أن تحققها الشركات عند تطبيق الممارسة المسؤولة اجتماعياً وانعكاسات ذلك الإيجابية على أداؤها وأرباحها.

كذلك فإنه بالإضافة إلى حق الشركات في سرية بعض المعلومات التجارية خاصة المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين الذين يملكون شركات خاصة أو الذين يعملون بالشركة أو غير ذلك من المعلومات التي تنظمها القوانين المحلية، إلا أن الشركات السعودية خاصة التي يغلب عليها الطابع العائلي، قد تكون متحفظة في الإفصاح عن جوانب أكبر من المعلومات، لذلك فإن من أهم الاعتبارات العملية التي قد تواجه تطبيق النظام المقترح هو سرية المعلومات.

أما فيما يتعلق باحتمال التأخير في إعداد التقرير والإعلان عنه فإنه يجب إدراك أن تقديم التقرير في وقت متأخر أو دون استكمال المعلومات اللازمة يفقد التقرير جديته وقيمه، ولذلك من المهم الالتزام بالمعلومات المطلوبة وإعداد ونشر التقرير في المواعيد المحددة، فالانتظار والتأخير



في إعداد التقرير حتى تكتمل المعلومات، وإن كان يزيد من موثوقية التقرير والاعتماد عليه إلا أنه يجعله قليل الفائدة وعلى الشركات أو توازن بين المصداقية والتوقيت.

كذلك فإن اختيار المؤشرات ومنهج قياسها يجب أن يعكس بيئة الشركات، وأن تعتمد على ما هو متاح ومناسب من البيانات على المستوى الوطني في المقام الأول. كما أن استخدام البيانات الوطنية، يجب أن يحسن من فائدة المعلومات وقابليتها للمقارنة، وإمكانية مقارنتها مع مؤشرات قياسية في شركات مماثلة في دول مختلفة، أو مقارنتها مع شركات منافسة في الداخل.

كما هو معروف فإن إعداد البيانات المحاسبية في التقارير المالية وغيرها تعتمد إما على أساس مبدأ الاستحقاق accrual basis أو على أساس المبدأ النقدي Cash basis، ونظراً لتعدد تعريفات بعض المفاهيم، وتباين المناهج المحاسبية التي تقترحها وتعتمد عليها جهات دولية، فإنه يقترح الاعتماد على المنهج المحاسبي الذي تطبقه الشركات السعودية وفقاً للتشريعات والنظم الوطنية.

## ثانياً : المؤشرات المقترحة في تقرير المسؤولية الاجتماعية

في ضوء الإنجازات التي تحققت في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارساتها المحدودة حتى الآن، وما سبق تناوله من محددات، وأهداف، نوجز فيما يلي المؤشرات الرئيسية والفرعية المقترحة والتي يمكن أن يشملها تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة في المملكة سواء تم ذلك في إطار التقارير المالية الدورية أو في شكل منفصل .

### ( ا) : مجموعة مؤشرات الإسهام في نمو الاقتصاد الوطني

#### ١- الإيرادات الكلية

يعد الإيراد الكلي مؤشراً على مدى إسهام الشركة في النشاط الاقتصادي، وتعرف الإيرادات على أنها التدفقات الإجمالية نتيجة أنشطة الشركة المختلفة خلال فترة محاسبية معينة، بشرط أن تؤدي هذه الإيرادات إلى زيادة في الحصص. وينطبق على هذا المفهوم نفس أسس القياس عند إعداد القوائم المالية للشركة، حتي يمكن أن تتطابق مع أية قوائم أخرى تعدها الشركة للأغراض المختلفة. ومن المناسب نشر هذه البيانات على أساس جزئي أي وفق البنود والمكونات لتتماشى مع القواعد المحاسبية الدولية (IAS).

وفي مرحلة لاحقه قد يقترح معيار القيمة المضافة كمؤشر على مساهمة الشركة في النشاط الاقتصادي والدخل القومي على وجه التحديد، ومحاسبياً تساوي الفرق بين قيمة المخرجات (الإيرادات الناتجة عن إنتاج وبيع السلع والخدمات)، وبين المدخلات (أي تكلفة الإنتاج أو السلع المشتراة لأغراض الإنتاج).

## ٢- قيمة الصادرات والواردات

تؤثر الشركة على وضع ميزان المدفوعات للدولة من خلال قيمة مدخلاتها المستوردة، وقيمة مخرجاتها المصدرة، وهو ما يمثل عنصراً هاماً في تقييم أثر الشركة على الاقتصاد الوطني. على أن يراعي في تقدير قيمة الصادرات والواردات المفاهيم المطبقة في دليل الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات الذي يعده صندوق النقد الدولي، وكذلك مفاهيم الحسابات القومية الوطنية في المملكة حيث تعرف الصادرات على أنها السلع والخدمات المنتجة محلياً وتباع في الخارج، وتعرف الواردات على أنها السلع والخدمات المشتراة من الخارج. (SAMA (2010)

وإذا ما كانت هناك معاملات غير سلعية تربط الشركة بالعالم الخارجي، خاصة المعاملات الرأسمالية والمالية والتحويلات، مثل الاستحواذ أو الالتزامات والاستحقاقات المالية، فإنها تأخذ في الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر.

ومن المناسب عرض مؤشر الصادرات والواردات بشكل مستقل وقد يوضح التقرير تفاصيل وأنواع السلع والخدمات المصدرة أو المستوردة لبيان أهميتها على المستوى القومي، وقد يبين التقرير أسباب التقلبات السنوية متى وجدت.

## ٣- الاستثمارات (التكوين الرأسمالي)

تساهم الاستثمارات الجديدة أو ما يعرف بالتكوين الرأسمالي في تكوين أصول إنتاجية تضاف إلى ما في حوزة الشركة، ومن ثم تزيد من طاقاتها التشغيلية وقدرتها على التشغيل والإنتاج وتشتمل هذه الاستثمارات المباني والآلات والمعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الإنتاجية الملموسة وغير الملموسة (المعنوية). وينصرف المعنى المحاسبي للاستثمارات إلى أي إنفاق مباشر تجريه الشركة سواء لإجراءات توسعات أو إضافة وحدات إنتاجية، أو أي إنفاق لخلق طاقات إنتاجية إضافية، أو تكنولوجيا جديدة أو أية تسهيلات جديدة. ولا تشمل الاستثمارات أية مصروفات تشغيلية، كما لا تشمل المصروفات على التدريب أو الصحة أو الأمن التي سيفرد لها

مؤشرات مستقلة. هذا بالإضافة إلى أنها لا تشمل الأدوات (الأوراق) المالية التي تتم لأغراض إدارة النقدية قصيرة الأجل.

وتنتشر بيانات الاستثمارات الجديدة حسب الأنواع أي مع تفاصيل كل نوع من الاستثمارات، ويشار كذلك إلى التطور (التغير) الحادث في قيمتها من عام إلى آخر وأسبابه.

#### ٤- المشتريات المحلية

تمثل المدخلات المحلية (المشتريات المحلية) عنصراً هاماً في إسهام ودعم الشركة للاقتصاد الوطني، ومدخل لزيادة القيمة المضافة والتشغيل. ويمثل قيمة المشتريات المحلية مؤشراً على مدى الروابط الداخلية للشركة بالاقتصاد المحلي.

وتعرف المشتريات المحلية على أنها شراء "منتجات أو خدمات محلية" تنتج في الدولة، أو المنتجات التي تستوفي شروط المكون المحلي حسب تعريف الحكومة لذلك.

وتقدر قيمتها من خلال حصر البنود التي تمثل مشتريات محلية، ثم تقدير قيمتها النقدية وفق الأساس المحاسبي المستخدم في البلد. ويتم نشر الأرقام المطلقة للمشتريات المحلية في التقرير إضافة إلى نسبتها إلى جملة المشتريات. وقد يشير التقرير إلى الشركات التي تم الحصول منها على المشتريات المحلية وعددها، وطبيعة هذه السلع والخدمات.

#### ب) : مؤشرات التشغيل والعمالة ( دكتور لا ادري هناك لخبطة بالترقيم وتفريعاته)

يمثل إسهام الشركة في تشغيل العمالة الوطنية، وخلق فرص عمل لقوة العمل الجديدة، إسهاماً إيجابياً في المجتمع ودعماً لنهضته ورفع مستوى معيشة السكان، هذا بالإضافة إلى ما يدفع من أجور ومرتبات، وما توفره الشركة من مزايا للعاملين بها. ويشمل هذا المؤشر عدداً من المؤشرات الفرعية.

#### ١- إجمالي قوة العمل

تمثل قدرة الشركة على خلق وظائف إضافية لقوة العمل الوطنية أحد أهم الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية للمشروع للمجتمع الذي يعمل فيه. كذلك فإن قدرة الشركة على التوظيف دون تمييز خاصة من حيث النوع يمثل إسهاماً إيجابياً على مستوى المجتمع، وتعتبر مؤشراً على

قدرة الإدارة على التوظيف على أساس ما يتمتع به الشخص من مزايا ويساعد على زيادة إنتاجية الشركة وقدرتها على توظيف أفضل العناصر.

وتتعدد بالتالي نواعيات العمالة والتي تشمل الذين يعملون طوال الوقت، وجزء من الوقت. وقد تكون هناك تصنيفات أخرى على أساس العقود وما إذا كانت وطنية أم أجنبية، دائمة ومؤقتة. ويقدر عدد العمال في نهاية المدة، وتحدد طبيعة العقود، والعمالة الدائمة والمؤقتة، وجزء من الوقت. ويتم نشر هذه البيانات الخاصة بقوة العمل على أساس أنواعها وأنواع العقود وطبيعة عملها (عمل دائم أو جزء من الوقت)، وعلى أساس النوع الاجتماعي.

## ٢- الأجور والمرتبات

تمثل مدفوعات الأجور والمرتبات والمزايا الأخرى إلى العاملين بالشركة مؤشراً هاماً على إسهاماته في المجتمع، وأحد العوامل المؤثرة إيجاباً على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل. ويجب أن يشمل هذا المؤشر إجمالي ما يدفع للعاملين مقابل خدماتهم للشركة، وتشمل الأجور والمرتبات الدائمة والمؤقتة ومعاشات التقاعد والاشتراكات التي تدفعها الشركة في صناديق المعاشات والتقاعد والتأمين الصحي.

ويتم تحديد ورصد هذه المزايا والمدفوعات في حسابات الشركة كما تظهر في القوائم المالية المختلفة، وتنشر بشكل إجمالي وكذلك بصورة تفصيلية وفق المجموعات أو التصنيفات المختلفة للعمالة الواردة في قوانين العمل المحلية ودليل منظمة العمل الدولية للتصنيف القياسي الدولي للوظائف، وحسب نوع العقود وكذلك حسب النوع الاجتماعي.

## ٣- معدل دوران قوة العمل

إذا كانت قوة العمل التي توظفها الشركة وما تدفعه لهم من مزايا يعد إسهاماً إيجابياً للشركة في المجتمع، فإن تحقيق الاستقرار لهذه العمالة في وظائفها، تميزاً في الحصول على الدخل لا يقل أهمية بما يوفره من استقرار لجانب من قوة العمل وأسره التي يعولونها.

ويجب مقارنة معدل دوران قوة العمل بالشركة مع نظيرتها في الصناعة التي تنتمي إليها – ومع أفضل الممارسات في هذا المجال أو حتى في صناعة أخرى.

ويعرف معدل الدوران على أنه عدد العاملين الذين يتركون المنظمة (الشركة) بشكل اختياري وفق إرادتهم الحرة، أو بسبب الفصل أو التقاعد أو الوفاة في الخدمة ، منسوباً إلى إجمالي قوة العمل خلال سنة معينة.

ويتم تقدير هذه النسبة بحساب عدد العاملين الذين يتركون الخدمة بالشركة خلال فترة التقرير، وحصراً أسباب ترك الخدمة مثل الفصل والتقاعد والوفاة، أو الاستقالة وإعادة الهيكلة. وبعد تقدير العدد المطلق لتاركي العمل، يتم نسبتهم إلى إجمالي قوة العمل بالشركة بنهاية فترة التقرير.

ويتضمن التقرير إجمالي عدد تاركي العمل بالشركة، تصنيف تاركي العمل حسب سبب المغادرة، وحسب النوع. كما يمكن عرض أية معلومات أخرى عن أسباب ترك الخدمة.

## ج ) : مؤشرات تطوير الموارد البشرية والتكنولوجيا

### ١- الإنفاق على البحث والتطوير

تمثل نفقات البحث والتطوير وتكنولوجيا الإنتاج قوة دفع وراء تنافسية الشركة، كما أن هذه التكنولوجيا تعد أيضاً عنصراً أساسياً في رفع الإنتاجية بالشركة وفي زيادة معدل النمو الاقتصادي ككل.

وتشمل هذه المجموعة من المؤشرات البحوث الأساسية التي تجريها الشركة أو تمويلها لحسابها لزيادة وتحسين مستوى المعارف بصفة عامة، وكذلك البحوث التطبيقية للحصول على المعارف والفهم اللازم لزيادة الكفاءة والفاعلية بالشركة وحل مشاكلها. أما التطوير فينصرف إلى ما تجريه الشركة من بحوث ودراسات لتحسين العملية الإنتاجية أو تطوير منتج جديد أو تحسين المنتجات الحالية.

ويتم نشر قيمة المصروفات الإجمالية على البحوث والتطوير، كما يمكن تضمين التقرير معلومات إضافية عن مشروعات البحوث والتطوير وأنواعها ونواتجها أو النتائج المتوقعة منها، ويمكن بيان التطور في قيمة ما ينفق على البحوث والتطوير من سنة إلى أخرى.

### ٢- التدريب

يقصد به متوسط ساعات التدريب لكل عامل في السنة تشكل عمليات التأهيل والتدريب خاصة على رأس العمل نوعاً من الاستثمار في العنصر البشري أو التكوين الرأسمالي البشري، ويشكل بالتالي نوعاً من الإسهام في دعم قدرات وطاقات أفراد المجتمع الإنتاجية، وزيادة قدراتهم على تطوير مهاراتهم وتحقيق مزيد من الاكتشافات. ويساعد التدريب كذلك على تحسين نوعية الحياة للعاملين، وتوسعة معارفهم وقدراتهم على المعرفة والفهم الذي يمثل عنصراً أساسياً في رفع إنتاجيتهم ويساعد على تحقيق التطور التكنولوجي.

ويمكن قياس تدريب العاملين بطريقتين : متوسط ساعات التدريب للعامل، ومقدار ما تم إنفاقه من تدريب على كل عامل. ويقصد بالتدريب كل أنواع التدريب الوظيفي والتوجيهات والتعليم المدفوع للعاملين أثناء العمل سواء دفع كلي أو جزئي.

ويتم تحديد عدد العاملين الذين تلقوا تدريباً على رأس العمل وفق المفهوم السابق، ويتم تصنيفهم وفق المستويات الإدارية أو طبيعة العمل، وتقدر عدد ساعات التدريب لكل مجموعة من العاملين، ويقسم عدد الساعات في السنة على عدد العاملين على أساس:  
متوسط ساعات التدريب لكل عامل في كل فئة = إجمالي ساعات التدريب لكل سنة لكل فئة ÷ عدد العاملين في كل فئة وظيفية.

وتنشر البيانات مقترنة بالأسباب وراء أي اختلافات بين المؤشرات في سنة التقرير والتقارير السابقة، ويمكن تصنيف التدريب حسب ما إذا كان تدريباً مهنيّاً، أم تدريباً لتطوير المعارف والكفاءة الإدارية واكتساب مهارات القيادة أو مهارات فيه وتكنولوجية.

### ٣- متوسط الإنفاق على التدريب لكل عامل في السنة

يمثل الإنفاق على تدريب العاملين بالشركة أحد الإسهامات الإيجابية تجاه تنمية الموارد البشرية في المجتمع. وتعرف بالتكاليف التي تدفع للتدريب المهني الداخلي والخارجي، وتشمل المصاريف والرسوم المدفوعة مقابل المقررات والدورات التدريبية المباشرة. وعاءت السفر والإعاشة وغيرها من تكاليف التدريب بما فيها مدفوعات السفر والإعاشة وغيرها من تكاليف التدريب بما فيها إدارة مراكز التدريب والتسهيلات المستخدمة والأجهزة والمواد.

وتحدد هذه المصروفات من مصادرها ومن دفاتر الشركات ومستنداتها، وتحسب على أساس أن تكاليف تدريب العامل = التكاليف المباشرة وغير المباشرة .

حيث تضم التكاليف المباشرة: الرسوم ومصروفات السفر والإعاشة، وتكاليف أية عمالة داخلية ساهمت في التدريب وتكاليف إدارة مراكز التدريب الداخلية. أما التكاليف غير المباشرة فتتعلق بمقابل المقررات والمادة التدريبية وأية منح تدريبية تتلقاها الشركة.

ويتم إعداد هذه البيانات من مصادرها الدفترية في الشركة في شكل حسابات أو في سجلات أو مذكرات إلى آخره. وتنشر البيانات مشفوعة بأسباب تطورها أو تباينها من سنة إلى أخرى، وقد تصنف المصروفات حسب نوع التدريب.

#### د : مؤشرات الصحة والسلامة

تعتبر صحة العاملين وسلامتهم من أهم مسؤوليات الشركة أمام المجتمع، خاصة بالنسبة للشركات التي تعمل في ظروف غير آمنة أو مناخ سيء أو يكون العاملون عرضة للأخطار. ولا شك أن إصابات العمل لها تأثير سلبي على إنتاجية العاملين، وتقلل من تطور رأس المال البشري وتشغل اهتمام الإدارة ودليل على سوء الإدارة في أحيان كثيرة.

#### ١- تكلفة صحة العامل وسلامته

تعرف صحة العامل على أنها السلامة والصحة المهنية، وبيئة العمل التي تتعلق بكل من تصميم مكان الإنشاءات، والصيانة والإصلاح وتغيير مكان العمل، والإضاءة والتهوية وصيانة المعدات والآلات، ومنع ضغوط العمل وتعرض العامل للأخطار المهنية، وتحدد منظمة العمل الدولية عناصر تحقيق الصحة والسلامة للعاملين. ILO,R164,11.3

ويتم تحديد تكاليف السلامة المهنية، وبرامج التأمين الصحي (عندما توجد هذه البرامج كما هو الحال في المملكة)، كما تحدد مصروفات الرعاية الصحية التي تمولها الشركة مباشرة، وتحسين بيئة العمل. وتعرض البيانات بشكل إجمالي، ومفصل.

#### ٢- إصابات العمل

يتعلق هذا المؤشر بعدد أيام العمل الضائعة نتيجة إصابات المهنة وحوادث العمل والمرض، والتي تعكس درجة إسهام الشركة في تحسين بيئة العمل المنتجة وتوفير السلامة والأمان.

وتشمل إصابات العمل كل من: جروح العمل، الأمراض الناتجة عن العمل، الوفاة بسبب العمل أو الكوارث أو الإصابات المميتة في العمل. أما الأيام المفقودة أو الضائعة، فهي عبارة عن الأيام التي يعجز فيها الشخص عن العمل كنتيجة لحوادث وإصابات وأمراض تتعلق بالعمل. ويقدر معدل الأيام الضائعة في شكل نسبة بين عدد الأيام الضائعة مقسومة على عدد ساعات العمل التي من المفترض أن يقوم بها العامل بشكل معتاد.

ويتم إعداد هذه البيانات على أساس :

قوة العمل الإجمالية، وبيانات الأيام الضائعة وفق التعريفات السابقة وفقاً لما يلي :

معدل الأيام الضائعة لكل ١٠٠ عامل = عدد الأيام الضائعة ÷

عدد ساعات العمل × ٢٠٠.٠٠٠ (يمثل هذا الرقم محصلة ٥٠ أسبوع عمل لكل ٤٠ ساعة عمل لكل ١٠٠ عامل، مما يجعل نتيجة المعادلة السابقة تعبر عن معدل عدد العاملين وليس عدد الساعات).

وتعرض البيانات على أساس معدل الأيام الضائعة، وتقارن على مدى زمني معين، ومع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، مع بيان أسباب التباين أو التطور.

**هـ) : مؤشر الإسهامات المجتمعية**

تعمل الشركات في إطار المجتمع، تستخدم موارده، وتستفيد من الخدمات الحكومية العديدة من مرافق وخدمات عامة، لذلك فإن ما يمكن أن تقدمه الشركة للحكومة وللمجتمع يمثل إسهاماً هاماً ومؤشراً على مدى مسؤوليتها المجتمعية.

ونظراً لأن الحكومة السعودية لا تفرض ضرائب دخل سواء على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الشركات، كما لا تحصل ضرائب غير مباشرة أو رسوم إنتاج، فإن هذا المؤشر سوف يقتصر في حالة المملكة على ما تقدمه الشركات من مساهمات وتبرعات تطوعية واختيارية للمجتمع المدني.

**١- التبرعات للمجتمع المدني**

تقدم الشركات دعماً لكثير من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في شكل تبرعات سواء في صورة نقدية أو عينية أو خدمات معينة مثل رعاية حملات أو رعاية مؤتمرات



وتحقق صور الدعم السابقة إسهاماً هاماً في تطوير دور هذه المنظمات وبناء مؤسسات رعاية خاصة بها ودعم جهودها الخيرية.

وتشمل المساهمات التطوعية، كل المساعدات والتبرعات والهيئات التي تقدمها الشركة لمجتمعها ومنظماته الأهلية والخيرية والمؤسسات التعليمية ودعم البحوث بها، ورعاية الموهوبين وغيرها من صور التبرعات.

ويتم تجميع هذه المساهمات من حسابات الشركة وتنتشر سواء بشكل مطلق أو كنسبة من إيراداتها، وقد يتم رصد ما يحدث فيها من تطورات خلال الزمن، مع بيان أوجه المساهمات المختلفة.

## ٢- مؤشرات الفساد

يعد الفساد أحد العقبات الأساسية أمام التنمية الاقتصادية، حيث يعوق أنشطة الاستثمار ويقيد التجارة على المستوى العالمي. ويمكن للشركات أن تسهم بشكل إيجابي عندما تحترم قوانين منع الفساد والمعايير الدولية لمكافحة الفساد، ولا تدعن لأية ممارسات فساد، أو إنهاء أعمال بصورة تتعارض مع القوانين والمعايير القائمة ضد الفساد ويقدم هذا المؤشر معلومات مفيدة إلى الفئات ذات العلاقة بالشركة هو التزاماتها القانونية، ومجالات الرقابة الداخلية التي تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويعرف الفساد على أنه أي فعل أو سوء استخدام مقصود لنفوذ الموظفين العموميون لتحقيق أموال أو مصالح خاصة". (OECD).

كما تشمل صور الفساد حالات أخرى متميزة، مثل الرشوة والتي تتمثل في تقديم، أو الوعد، إعطاء، أو قبول أي مبالغ غير مستحقة أو أي مزايا تقدم أو تؤخذ من موظف عام، على المستوى الوطني أو الدولي، أو حزب سياسي أو أعضاء الحزب، أو العاملين بالقطاع الخاص بغرض الحصول، أو الاحتفاظ بأعمال أو أي مزايا غير سليمة، متعلقة بالتراخيص والنظم، والضرائب والجمارك، أو أية إجراءات قانونية. كما تضم قائمة الفساد أي ابتزاز، أو توسل أو تحريض على الرشوة سواء اقترنت أم لا مع التهديد إذا تم الرفض. وتقوم الشركة بتحديد حالات الإدانة لخروقات الفساد المرتبطة بالقوانين والنظم، وتحديد مقدار الغرامات المدفوعة أو القابلة للدفع.

ويتم عرض عدد حالات الإدانة، وتقدم مجتمعة مع إجمالي مبالغ الغرامات المدفوعة أو التي سيتم دفعها، إضافة لأي معلومات يمكن أن تصنف الغرامات الفردية أو الجزاءات، مع إشارة إلى القوانين التي اخترقت. كما يمكن الخلاصة: توفر أية بيانات حول الإجراءات التي اتخذتها في مواجهة حوادث الرشوة، مثل مراجعة القوانين والسياسات لمنع مثل هذه الحالات.

## النتائج والخلاصة :

قطعت المملكة شوطاً لا بأس به نحو تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مجموعة من الإجراءات والمبادرات المؤسسية، تمثلت في تدشين مؤشر التنافسية المسؤولة SARCI منذ عام ٢٠٠٨. وتم اعتبار ممارسات الأعمال في مجال المسؤولية الاجتماعية عنصراً أساسياً في تنافسية الشركات والاقتصاد الوطني.

وقد تبين من خلال تحليل واقع ممارسات الشركات العاملة في المملكة للمسؤولية الاجتماعية، وجود قصور في المفهوم وتطبيقاته، حيث لا تزال الشركات تنظر للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها عملاً من أعمال الخير، دون تقدير كاف للأبعاد المختلفة التي يتضمنها هذا المفهوم، مع غياب إدراك الشركات للمزايا والمنافع التي يمكن أن تحققها إذا ما جعلت من المسؤولية الاجتماعية توجهاً استراتيجياً ضمن ثقافة الشركة.

وبالإضافة إلى مبادرة التنافسية المسؤولة التي تقودها الهيئة العامة للاستثمار بمشاركة مبادرة المسؤولية الاجتماعية في هارفارد - كينيدي وبدعم من مؤسسة الملك خالد ومنظمات المجتمع المدني، فإن منهج التنمية المستدامة الذي تتبناه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة مدعومة بمبادرات تعاون مع الانكتاد UNCTAD ، يمثلان حتى الآن أهم دوافع الشركات في المملكة نحو ممارسات مسؤولة اجتماعياً.

كما كشفت الدراسة عن أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيق واسع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونشر مؤشرات وتقارير منظمة عن هذه الممارسات، والتي تمثلت في سيادة الاعتقاد بأن المسؤولية الاجتماعية هي من مسؤوليات الحكومة، وأن دور الشركات هو دور داعم أو مساند ويقتصر على تقديم المعونات والمساعدات والتبرعات الخيرية.

وقد ساعدت مبادرة هيئة الاستثمار حول رفع القدرات التنافسية للشركات والاقتصاد الوطني، وتطوير مؤشر التنافسية المسؤولة، في جعل المسؤولية الاجتماعية للشركات في قلب

اهتماماتها وأحد جوانب رفع قدراتها التنافسية، ودمج الممارسات المسؤولة اجتماعياً للشركات في آليات السوق، إلا أن غرض المؤشر SARCI، في النهاية يتمثل في تمكين الشركات على إدارة المخاطر، وتحسين الإنتاجية، وبناء ثقافة الإبداع والاكتشافات وزيادة قدراتها التنافسية .

ومن هنا أكدت الدراسة على أهمية ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتجاوز منظور الأعمال الخيرية، ويؤكد على أنه ممارسات مسؤولة تجاه البيئة والاقتصاد الوطني والمجتمع، وأن أخذ ما يترتب على ممارسة الأعمال في الشركات من آثار على المجتمع وكافة الفئات ذات العلاقة يعود على الشركات نفسها بالفائدة ويدعم من قدراتها، وأنه من المناسب أن تكون هناك مؤشرات محددة تقيس /وتعكس مختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النظام المحاسبي المطبق. وأن تصدر تقارير منفصلة أو مرفقة مع التقارير المالية بهذه المؤشرات بما يسمح للأطراف ذات العلاقة بمعرفة انجازات الشركات في هذا المجال وتقييمها .

وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى جعل المسؤولية الاجتماعية للشركات عملية ذاتية وبدافع من قناعات المسؤولية بالشركات، حيث تبين أن الممارسات الحالية تمثل استجابة لضغوط مؤسسية حكومية، وبناء على دوافع خيرية، وهو ما يمكن أن يواجه بالتوعية وزيادة قناعات الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها الإيجابية على أعمالها وأن عوائدها الإيجابية على الشركات تفوق تكاليفها.

كذلك بينت الدراسة أنه لم يكن هناك دور يذكر لمؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها طرفاً أساسياً في منظومة الأطراف ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، سوى مؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة تمكين للحلول المستدامة، في حين اقتصر الاهتمام الحكومي كلا من الهيئة العامة للاستثمار، ومركز التنافسية الوطني، إضافة للمؤسسات الدولية التي تتعاون معها في هذا المجال، لذلك من الضروري السعي لزيادة الوعي والإدراك لدى عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني والأفراد عموماً بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، حتى يتسع مجالها ومفهومها لدى الشركات وتزيد دوافعها نحو الممارسات المسؤولة اجتماعياً، وتوسع من مجالات هذه الممارسات والمؤشرات التي تعكس اهتمامات هذه الفئات من المجتمع.

ورغم أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعد بالفعل أحد العناصر الأساسية في مبادرة التنافسية المسؤولة في المملكة، ومؤشر التنافسية المسؤولة، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لجعل

المسئولية الاجتماعية للشركات ضمن استراتيجيات الشركات وثقافتها التنظيمية، وأن تفرد لها تقارير مستقلة أو مرفقة بمؤشرات محددة حتى يمكن التواصل مع كافة الفئات ذات العلاقة .

ويمكن حصر أهم مجالات تطوير مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المملكة في توعية الشركات ذاتها وترسيخ المفهوم الصحيح للمسئولية الاجتماعية في استراتيجيات العمل بها، وزيادة قدراتها وتمكينها من ممارسة أعمالها بمسئولية اجتماعية خاصة في مجال تدريب العاملين بالشركات على التعامل مع المسؤولية الاجتماعية من منظور الإستراتيجية التي تطبقها الشركة.

ولعل من أهم مجالات العمل أيضاً تطوير التشريعات الحكومية في مجال البيئة وفي مجالات المسؤولية الاجتماعية الأخرى لدفع الشركات على الالتزام بالممارسات المسؤولة من خلال مؤشرات محددة، وإلزامها بالإفصاح والنشر سواء بشكل منفصل أو مرفقاً مع التقارير المالية الدورية الأخرى.

يضاف إلى ذلك منظمات المجتمع المدني وهي شريك أساسي في المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتمثل قوة ضغط رئيسية ولها اهتمامات متميزة في المحافظة على البيئة، وفي تحقيق مصالح العملاء، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، ولاشك أن بروز دور هذه المنظمات وتزايد اهتماماتها بهذه القضايا سوف يشكل حافزاً لدى الشركات على توسيع مجالات ممارساتها المسؤولية ووضع معايير ومؤشرات للقياس وتضمينها في تقرير المسؤولية الاجتماعية، ويمكن أن تقوم الجهات الحكومية والجامعات ومراكز البحوث بدور في هذه التوعية.

وبالتالي فقد خلصت الدراسة إلى إطار محدد بمجموعة من المؤشرات لتطوير النظام المحاسبي بما يعكس الجوانب المختلفة للمسئولية الاجتماعية للشركات، بناء على احتياجات الأطراف ذات العلاقة (من المجتمع والمستهلكين والعمال والموردين والعملاء)، وضرورة مراعاة إمكانية تحقيق اعتبارات الجودة في المؤشرات وشموليتها، فضلاً عن مراعاة القيود والإمكانات المتاحة حالياً للشركات.

وقد شملت المؤشرات المقترح تضمينها تقرير المسؤولية الاجتماعية، كلا من الإسهام في نمو الاقتصاد الوطني، ومؤشرات التشغيل وقوة العمل، ومؤشرات تطوير الموارد البشرية والتطور التكنولوجي، ومؤشرات بيئية عن الصحة والسلامة ومؤشرات الإسهامات المجتمعية، وقد تم وضع هذه المقترحات على ضوء التجارب السابقة في المملكة والدول الأخرى، والمبادرات

التي اتخذتها المملكة في هذا الإطار، وفي ضوء عناصر المبادرات الدولية المتعلقة بإصدار تقارير دورية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

كما كشفت الدراسة عن وجود جوانب عدة لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة، لا تزال في حاجة إلى معالجات ودراسات حتى تصبح المسؤولية الاجتماعية جزءاً من إستراتيجية عمل الشركات، وأحد عناصر ثقافتها التنظيمية وضمن قناعات وسلوكيات إدارة الشركة والعاملين بها، وهو ما يتطلب مزيداً من الجهود في عدد من المحاور .

المحور الأول هو تأكيد المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتجاوز الأعمال الخيرية، وبما لا يقصره على الحكومة، ويجعله ضمن إطار عمل الشركات. المحور الثاني يتعلق بالدراسات التي توضح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومستوى أداء الشركات وأرباحها وقدراتها التنافسية، أما المحور الثالث فيتعلق بإعداد تقارير خاصة بالمسؤولية الاجتماعية ضمن الإطار المحاسبي في المملكة وبناء على عدد محدد من المؤشرات التي تغطي كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، وتدريب العاملين بالشركات على كيفية إعدادها ونشرها.

وبالإضافة إلى أن هناك الكثير من مجالات البحوث والدراسات التي يمكن إجراؤها في هذا المجال في المملكة، فإنه يمكن أن يكون موضوعاً لأحد الكراسي العلمية بالجامعات، حتى يمكن تغطية المجالات البحثية المطلوبة، وتأسيس الممارسات ووضع الأدلة اللازمة.

ومن أهم هذه المجالات البحثية المقترحة وضع أدلة عمل لإعداد التقارير الدورية عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وتطوير أسلوب الإعداد والمؤشرات المناسبة في كل قطاع أو صناعة، وحسب حجم الشركة. هذا بالإضافة إلى تأصيل الفكرة نفسها وتوضيح أبعادها.

## References:

- ١- أحمد محمد السيد، (٢٠٠٩) أثر المسؤولية المجتمعية للشركات على أدائها، دراسة تطبيقية على الشركات المصرية، وزارة الاستثمار مصر.
- ٢- بهاء الدين سمير علام (٢٠٠٩)، أثر الآليات الداخلية لحكومة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، دراسة تطبيقية، مركز المدير المصري، وزارة الاستثمار، مصر، ٢٠٠٩.
- 3- Al-Razeen, Abdulrahman and Yusuf Karbhari (2004) interaction between compulsory and voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate annual reports. *Managerial Auditing Journal* Vol.19, No.3. 2004 pp. 351-260
- 4- At-Twajri, Mohammad I. (1988) Social Responsibility in the Saudi Private Sector: explorative survey. *Arab Management Journal*. Fall 1988, Vol. 12, No.4 p.20-34 (Arabic).

- 5- Baskin, J. (2005) Corporate Social Responsibility in Emerging Markets. In 2<sup>nd</sup> international Conference on Business performance and CSR. June 2005, London. Middlesex University.
- 6- Brammer.S., Pavelin, S& Porter A. (2006) Corporate social performance and geographical diversification. Journal of Business Research. Vol. 59, p. 1025 – 1034.
- 7- Bhanu. M, (2007) Social Responsibility standards and Global Environmental Accountability. Online at : mpra. Ub..uni-muenchen.
- 8- DSFH, (2008), Hope for the Future, CR Report. (at [Prd@drfakeehospital.com](mailto:Prd@drfakeehhospital.com),[www.dsfh.med.sa/images/DSFH](http://www.dsfh.med.sa/images/DSFH) Report).
- 9- For example see SwedWatch (2005) report on migrant workers and Swedish Companies in Saudi Arabia (Online) Available: <http://www.swedwatch.org>.
- 10- Gerard fornteneau, (2003) Corporate Social Responsibility: envisioning and social implications.
- 11- Graitem, A, Al-Sabab, A.and Al-Ghamedi, A. (1990) The social responsiveness of business managers. The Journal of King Aduel Aziz University Vol. 3, pp. 141-74.
- 12- Harvard Kennedy School. (2008), Corporate Social Responsibility (CSR) in Saudi Arabia and Globally: Key challenges, opportunities and best practices.

- 13- IBM Global Business Services, (2008) Attaining sustainable growth through Corporate Social responsibility, IBM institute for Business value.**
- 14- Kai Bethke, (2007). The importance of CSR for SMEs in Bulgaria. Unido.UN. (at:www.unido.org).**
- 15- KPMG (2005) international Survey of Corporate Responsibility Reporting 2005. KPMG Global Sustainability Services, Amsterdam.**
- 16- KPMG, and UNEP. (2007). Carrots and Sticks for Starters: Current trends and approaches for sustainability reporting.**
- 17- KPMG. (2008), international Survey of Corporate Responsibility, Reporting 2008.**
- 18- Margarita tsoutsoura, 2004. Corporate Social Responsiveness and Financial performance. Berkely, California.**
- 19- Michael. M, Allan. C, and Penney. D, (2008): Evaluating the Process of TBL Reporting. (<http://dx.doi.org>).**
- 20- Nasser Saudi and Nick Nadal, (eds). 2004, Corporate Governance in MENA Countries : improving transparency and Disclosure. The 2<sup>nd</sup> Mena Regional forum on C.G. Beirut.**
- 21- Saad M.Mariq – (2006): Financial Reporting on the internet by Saudi joint stock companies: impact on the Audit Profession.**
- 22- Sogia, (2008). The Saudi Responsible Competitiveness Index. Saudi RCI.**
- 23- Sidharta Utama, (2005). Regulation Enhance Accountable CSR Reporting (at : vi. Ac.id.)**



- 24- Tamkeen and iiee, (2007), Saudi Companies and Social Responsibility (Challenges and ways forward). Tamkeen, SA.
- 25- Tamkeen, (2009) CSR in the Saudi Context. CGR Forum, Amman, Nov. 2009.
- 26- Tamkeen. (2010), the evolution of CSR in Saudi Arabia...
- 27- Tareq Entairah, Asya Al-sheikh and Al-Badr, 2009. Contexts and Corporate Social Responsibility: The Case of Saudi Arabia.
- 28- The National Commercial Bank, (2009) Corporate Social Responsibility in the kingdom of Saudi Arabia.
- 29- The National competitiveness Center. (2010), the competitiveness Review: An update on Saudi Arabia's 10 x 10 program. ([www.Saudincc.org.sa](http://www.Saudincc.org.sa)).
- 30- U.A, Global compact (2007), UNEP Finance initiative and an investor initiative, principles for Responsible investment.
- 31- UNCTAD. (2008), Guidance on CR indicators, in Annual Reports. UN. New York and Geneva.
- 32- UNEP Finance initiative. (2008), Sustainability Reporting Guidelines & Financial Services sector supplement. RG & FSSS.
- 33- UNEP and UN Global Compact, (2009), Principles for Responsible investment Reporting and assessment tool. ([www.Unpri.org](http://www.Unpri.org)) ([info@unpri.org](mailto:info@unpri.org)).
- 34- University of Cambridge, (2009) Inspiring learning, leadership and change for sustainability, Cambridge sustainability Research Digest.

**35- Working definition, ISO 26000 working Group on Social Responsibility, Sydney, February 2007.**